

Distr.: General
4 March 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من
قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار
١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦
(٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤
(٢٠٠٤).

ثانياً - انعدام الأمن في دارفور

٢ - رغم أن الاشتباكات في دارفور، بين الحكومة والحركات المسلحة في شباط/فبراير
٢٠٠٥، كان أقل مما كان في الشهرين السابقين، وحدث نوع ما من فض الاشتباك، فإن
حالة الأمن ما زالت هشة. إذ توضح التقارير أن انعدام القانون والهجمات التي تشنها
الميليشيات، ما زالا يفسدان حياة آلاف المدنيين. ومن الصعب القول أين تنتهي الهجمات
ذات الدوافع الاقتصادية، ولا أين تبدأ هجمات الميليشيات ذات الدوافع السياسية أو القبلية،
ولكن الشيء الواضح هو أن الحكومة لم توقف هذه الجماعات عن مهاجمة المدنيين.

٣ - وقد اشتبكت قوات حركة/جيش تحرير السودان والقوات الحكومية مرتين في
شباط/فبراير، بمواقع في شمال شرق الفاشر، شمال دارفور. ووقع الاشتباك الأول في ساياح،
يوم ٨ شباط/فبراير، بينما وقع الثاني في كوما، يوم ١١ شباط/فبراير. إن هذا الاتجاه المتمثل
في انخفاض عدد التقارير التي أبلغت عن وقوع قتال مباشر أو اشتباكات مباشرة بين قوات
الحكومة وقوات حركة/جيش تحرير السودان، بمائل النمط الذي ساد في شهر كانون
الثاني/يناير، حيث خفضت حركة/جيش تحرير السودان عدد هجماتها ضد قوات الشرطة
والقوات المسلحة الحكومية.

٤ - وعقب التقارير التي أشارت إلى وقوع قصف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، أن الحكومة قد بدأت بإبعاد قاذفاتها من طراز أنتونوف، عن الفاشر ونيالا. وهذه خطوة محل ترحيب، بوصفها تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة. ورغم أن الحكومة استبقت طائرتها الهليكوبتر العسكرية في دارفور، لم تصدر أي تقارير تشير إلى قيام طائرات الهليكوبتر العسكرية بإطلاق نيران أسلحتها في شباط/فبراير.

٥ - ورغم أن الحكومة لم تستأنف عمليات "تطهير الطرق" التي قامت بها في كانون الأول/ديسمبر، فإن قواتها أبقّت على وجودها في عدة مناطق كانت قد احتلتها خلال تلك العمليات شمال الفاشر وشرق وجنوب نيالا. وعلاوة على ذلك، أبلغ القادة المحليون، أكثر من مرة، دوريات البعثة الأفريقية في السودان أنهم لم يتلقوا أي أوامر بإعادة نشر القوات إلى نيالا. وفي الوقت ذاته، أبقّت قوات حركة/جيش تحرير السودان على وجودها بالمواقع القريبة. إن مواصلة نشر القوات المتناحرة في مناطق قريبة نسبياً يعني استمرار ارتفاع حدة التوترات، وإمكانية تجدد الصراع العنيف.

٦ - وفي هذا السياق، قررت اللجنة المشتركة، في اجتماعها الرفيع المستوى السابع، الذي عقده في نجامينا يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، أن توفد إلى دارفور فريقاً للتحقق من المواقع التي احتلتها القوات على الأرض، بغية إعداد خطة للفصل بين القوات. فإن التعيين الواضح للخطوط الفاصلة بين الأراضي التي تسيطر عليها شتى القوات على الأرض، عامل حاسم في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار قابل للاستمرار، ومقدمة لا غنى عنها لفض الاشتباك بين القوات. لذا، فيني أرحب بهذا القرار، وأحث اللجنة المشتركة على نشر هذا الفريق على وجه السرعة. وهناك مخاطرة، تتمثل في احتمال أن يفضي نشر هذا الفريق إلى موجة سريعة من الاشتباكات الجديدة على الأرض، في محاولة من الأطراف لاكتساب أكبر قدر ممكن من التقدم، قبل إتمام عملية تعيين الخطوط الفاصلة. بيد أنه بدون عملية التحقق، ستكون هناك مخاطرة أكبر تتمثل في استمرار المواجهة العنيفة. وأنا أهيّب بالحكومة والحركات المسلحة أن تقيد تقيداً تاماً بما قدمته من التزامات، بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني، المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وبرتوكولات أبوجا، المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٧ - وقد بينت الأحداث في شهر شباط/فبراير، إمكانية فض الاشتباك سلمياً بعد إبرام اتفاق بشأن تعيين الخطوط الفاصلة بين مواقع القوات المتحاربة. وحسب ما تعهدت به الحكومة في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكررت تأكيده في اجتماع اللجنة المشتركة في كانون الثاني/يناير، فإنها سحبت قواتها خارج المنطقة الواقعة حول لبدو، جنوب دارفور، عندما أوضحت البعثة استعدادها لنشر قوة صغيرة

بالمنطقة. ولدى البعثة الأفريقية في السودان حاليا فصيلة مؤلفة من ٣٢ من جنود الحماية، الذين تم نشرهم في لبدو، وتعتزم إرسال عدد من المراقبين العسكريين للانضمام إليهم. وتوحي الدلائل الأولى إلى أن هذا الوجود، قد أحدث أثرا مهدئا في منطقة جد متوترة، شهدت أسوأ أنواع القتال في الأشهر الأخيرة، حسب ما تبين من عودة عدة آلاف من المشردين داخليا. وأنا أشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة الاضطلاع بأكبر عدد تتيحه القدرات من هذه البعثات، كي يستطيع الأطراف فض اشتباكهم في مناطق أخرى.

٨ - ومن شأن الالتزام الأخير الذي تقدمت به الحكومة في الدورة السابعة للجنة المشتركة، بأن تنسحب من ثلاث قرى أخرى جنوب دارفور، أن يوفر فرصة للبعثة الأفريقية للبناء على ما أحرز من تقدم في لبدو. وإذا مضت الحكومة قدما فيما أعلنته من اعترام سحب قواتها من مرلا، وعشما وقريضة في المستقبل القريب، سوف أحث الاتحاد الأفريقي على دخول هذه المواقع لمواصلة تيسير عملية فض الاشتباك.

٩ - وقد حدث مرتين في شباط/فبراير أن تعرضت طائرات الهليكوبتر، التي تحمل علامات برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، لنيران كثيفة من الرشاشات. وفي كلا الحالتين، كانت طائرات الهليكوبتر في طريقها من ساياح إلى الآبار المالحة شمال دارفور. وفي الحادث الأول يوم ٨ شباط/فبراير، سمع أطقم الطائرات وشاهدوا موجات النيران قرب طائراتهم. وفي الحادث الثاني يوم ١٥ شباط/فبراير، سمع الطيارون ثلاث موجات من زهاء ٦ طلقات أطلق كل منها على طائراتهم. وأعلنت حركة/جيش تحرير السودان أن قواتها أطلقت النيران في الحادث الثاني على الأرض، لأنها لم تتلق الإخطارات اللازمة. وفي ضوء حقيقة أن حركة/جيش تحرير السودان تسيطر على المنطقة محل البحث، ولم تنكر ضلوعها فيها عندما سئلت عنها مباشرة من مسؤولي الأمم المتحدة، يمكن افتراض مسؤوليتها عن الحادث الأول أيضا. وتعرضت البعثة الأفريقية للنيران فيما لا يقل عن سبع مرات خلال شباط/فبراير. ويمثل ذلك ارتفاعا حادا عن ما وقع في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير اللذين لم يشهدا سوى حادث أو حادثين. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أطلقت الميليشيات النيران جنوب دارفور على دورية تابعة للبعثة الأفريقية. ولم يصب أي من أفراد البعثة ولم يتعرض أي من ممتلكاتها لأضرار أثناء الهجوم. وليس ثمة عذر أو تفسير من قادة حركة/جيش تحرير السودان يمكن أن يبرر إطلاق قواتهما النيران على طائرات أو مركبات تحمل علامات واضحة تدل على تبعيتها للأمم المتحدة، أو الاتحاد الأفريقي أو وكالات أو منظمات الإغاثة. وأنا أدين هذه الأعمال. وفي حالة وقوع خسائر بشرية، سيتحمل القادة الضالعون فيها المسؤولية عنها.

١٠ - وفي حالات القتال بين المليشيات أو الجنجويد وجماعات التمرد، كانت حركة/ جيش تحرير السودان في موقف الدفاع خلال شباط/فبراير عندما هاجمت عناصر الجنجويد واحدا من المعسكرات التابعة لها في منطقة كورما في ٢ شباط/فبراير ومعسكرا آخر غرب منطقة جبل قرة في ١٩ شباط/فبراير. وذكُر أنه وقعت حالة ثالثة من الصراع المباشر بين الجنجويد والتمرد في ٢١ شباط/فبراير عندما هاجم أفراد المليشيات منطقة توري جنوب دارفور. وأفادت تقارير البعثة الأفريقية بمصرع ١٣ قرويا وإصابة أربعة آخرين. وأفادت التقارير أيضا بوقوع قتال بين قوات حركة/جيش تحرير السودان ومليشيات القبائل غرب جبل المرص.

١١ - وفي حين انخفض عدد التقارير عن وقوع صراع مباشر بين حركات التمرد ومليشيات القبائل خلال شباط/فبراير، واصلت المليشيات مهاجمة الأهداف المدنية. وأفادت التقارير بتحرش الجنجويد بساكني مخيمات المشردين داخليا ومهاجمتهم، ومهاجمة سكان القرى، وحرق القرى المهجورة لتثبيط عزم من يفكرون في العودة إليها.

١٢ - ويوضح هجوم الجنجويد على توري دوام عدم الاستقرار جنوب دارفور. فنشاط مليشيات القبائل مكثف للغاية في هذه الولاية حيث تعمل جماعات شمال نيالا في الدومة وكيدجينير وإلى الجنوب في منطقة قريضة. وشمل جزء من نشاط مليشيات القبائل هذا، وربما هذا ما حدث في حالة توري، عمليات ضد مناطق يشتهب في سيطرة حركة/جيش تحرير السودان عليها أو من المعروف سيطرتها عليها.

١٣ - ويبدو أن جانبا كبيرا من القتال الذي تخوضه مليشيات القبائل لا يتصل بالضرورة بالصراع السياسي بين الحكومة وحركات التمرد. ومليشيات القبائل ضالعة أيضا في الكثير من حوادث سرقة الماشية حيث يجري تحريك الكثير من القطعان الكبيرة العدد إلى مناطق عشب أفضل. وأفادت الأنباء عن وقوع خمسة حوادث سُرقَت فيها الماشية هذا الشهر جنوب دارفور وعن وقوع قتال بين أفراد قبيلتي الهبانية والبرقو المتناحرتين في ناديف وضم أفراد قبيلة الدغو في عshima يوم ١٠ شباط/فبراير. وقد تدخلت الشرطة المحلية، ولكن بعد مصرع مدنيين وسرقة زهاء ١٥٠٠ رأس ماشية. وتقوم البعثة الأفريقية بمساعدة الشرطة المحلية، في محاولة استعادة الماشية، وقد حققت بعض التقدم.

١٤ - وإجمالا، ما زالت حالة الأمن في ولايات دارفور الثلاث مصدر قلق بالغ مع احتمالات استمرار القتال بين حركات التمرد، والجنجويد والقوات الحكومية، وما زالت تجري هجمات مباشرة على المدنيين. وتأتي جسارة الجنجويد، سواء فيما يتعلق بالسرقة، أو

المهجمات على المدنيين أو التحركات المسلحة، كنتيجة مباشرة لتقاعس الحكومة عن كبح جماح هذه الجماعات، ناهيك عن تجريدهم من السلاح أو إلقاء القبض عليهم.

ثالثاً - حماية المدنيين في دارفور: التدابير التي اتخذتها الحكومة امتثالاً لالتزاماتها المتعلقة بالجنجويد وإنهاء حالة الإفلات من العقاب، وتوفير الحماية، وحقوق الإنسان، وبناء الثقة

١٥ - في حين أن الحالة في شمال وغرب دارفور ظلت هادئة نسبياً خلال شهر شباط/فبراير، وقع عدد من الهجمات على المدنيين في القرى وعلى الطرق جنوب دارفور، لا سيما في المناطق الواقعة شرق نيالا. وما زال انعدام الأمن في المناطق الواقعة خارج كثير من مخيمات المشردين داخلياً في جميع أرجاء دارفور يعوق تحرك المشردين بصورة عادية وبحرية. وقد يساعد وصول الدفعة الأولى من أفراد الشرطة المدنية التابعين للاتحاد الأفريقي إلى دارفور على تحسين حالة الأمن. وحسب ما ذكره الاتحاد الأفريقي، فإن الشرطة ستحتفظ بوجود منتظم لها في عدد من المخيمات. وسيقوم أيضاً ضباط الشرطة التابعون للبعثة الأفريقية بتنفيذ الأنشطة والتدريب في مجال بناء القدرات مع الشرطة المحلية بغرض تشجيع امتلاك الشرطة للقدرة على الاستجابة بالقدر المناسب وبلوغها المعايير الملائمة.

١٦ - ومن شأن الجفاف الوشيك في دارفور أن يفضي إلى عواقب خطيرة على عملية الحماية وهو ما سيكون هناك حاجة لمعالجته كجزء من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. كما أن تزايد ندرة الموارد، الذي ضاعف من أثره شعور بعض الجماعات بوجود تمييز في توزيع المساعدة الإنسانية، قد يفضي إلى زيادة التوترات وتجدد العنف. وقد بدأت الوكالات الإنسانية إجراء تقييمات للاحتياجات ذات الأولوية لدى جميع المدنيين، بما في ذلك احتياجات سكان المخيمات، والمجتمعات المضيفة، والعائدون والبدو سواء بسواء.

١٧ - واستمرت التقارير في شباط/فبراير عن حوادث اغتصاب وعنف جنسي. واستمر مراقبو حقوق الإنسان في الإبلاغ عن مزاعم بالاغتصاب في عموم دارفور. وما زالت المناطق الواقعة خارج مخيمات المشردين داخلياً تعيش في ظل انعدام الأمن على نحو لافت. وما زالت النساء والفتيات عرضة للاعتداءات خارج المخيمات عندما يخرجن لجمع الحطب أو الحشائش. ولم ينقطع القلق إزاء استمرار إخفاق الشرطة في التحقيق المناسب في الشكاوى، حتى في الحالات التي تكون التقارير المطلوبة بشأنها قد قدمت. وإني أشعر بالقلق الشديد من جراء التقارير المزعجة عن حالات اعتقال الشرطة لنساء عازبات حملن إثر اغتصابهن في منطقة موكجار (غرب دارفور). وعلاوة على ذلك، من المعروف أن الشرطة تعتقل من

يقمن بالإبلاغ عن جريمة. فهذه تقارير يلزم أن تحقق فيها السلطات المختصة باعتبارها مسألة ذات أولوية.

١٨ - وتواصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تدريب النساء في مخيمات المشردين داخليا في مجال بناء واستخدام الأفران المقتصدة للوقود كبديل عن الأفران الشائع استعمالها والتي تتطلب البحث باستمرار عن وقودها خارج المخيمات. ويسرني أن أنوه بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي ودوائر تقديم المساعدة الإنسانية في هذا المسألة بالذات، وأرحب بالمقترح المتفق عليه خلال المباحثات الأخيرة في الفاشر الذي تقوم بموجبه بعثة الأمم المتحدة في السودان بدوريات خفر على الطرق في الأوقات التي تخرج فيها النساء للاحتطاب ويمكن فيها أكثر تعرضاً للاعتداء.

١٩ - ولما تنشر السلطات بعد بين ولايات دارفور التعميم المعدل المتضمن للتوجيهات الخاصة بمعالجة ضحايا الاغتصاب والذي يسمح أيضا لضحايا العنف الجنسي بالحصول على العلاج الطبي في العيادات الخصوصية والمستشفيات العامة على حد سواء دون أن يكون ملزمات أولا بتقديم شكوى لدى دوائر الشرطة. وأسفرت المباحثات مع وزارة العدل عن موافقة الحكومة، من حيث المبدأ، على المساهمة في جهود النشر المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة في دارفور.

٢٠ - وما زال الأطفال يعدون من بين ضحايا الهجمات العشوائية على السكان المدنيين. وإني أشعر بالقلق على نحو خاص إزاء تقارير عن هجمات مقصودة تستهدف الأطفال مثل اغتصاب الفتيات. وتواجه الفتيات، شأنهن شأن النساء، معوقات كبيرة في الحصول على العلاج الطبي وفي استجابة الشرطة بعد تعرضهن للاغتصاب. ويسلب الجو العام الذي يسوده الإفلات من العقاب حقوق الأطفال في الحماية من الاعتداء.

٢١ - ولم تجر تحقيقات مفيدة في ما أشيع من قتل أكثر من ١٠٠ مدني واغتصاب ما لا يقل عن ٣٠ امرأة وفتاة اغتصبا جماعيا أثناء الهجوم على قرية حمادة (جنوب دارفور) يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير. ولم يقم ضابط التحقيق بزيارة معاينة لمسرح الجريمة، كما يأمر القانون، ولم يستجوب إلا ثلثة من الضحايا الذين كانوا يتلقون العلاج بمستشفى نيالا. وإني أهيب بحكومة السودان أن تكفل إجراء تحقيق شامل في هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

٢٢ - ولم يقدم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أية تقارير عن الإجراءات المتخذة من جانب الحكومة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ للوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمم المتحدة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٢٣ - وسمحت السلطات المحلية لمراقبي حقوق الإنسان في نيالا بزيارة مركز الاحتجاز الرئيسي التابع للأمن الوطني للوقوف على ظروف خلايا الاحتجاز واستجواب المحتجزين. وقد قدمت الأمم المتحدة طلبا بالوصول دون قيد إلى مراكز الاحتجاز التابعة للأمن الوطني والاستخبارات العسكرية وإلى السجنون وإلى المعتقلين لدى الشرطة، ولا تزال في انتظار رد الحكومة.

٢٤ - وقد بدأت اثنتان من اللجان التي أنشأتها الحكومة تنفيذا لتوصيات لجنة التحقيق الوطنية، وهما لجنة التحقيق القضائي ولجنة التعويضات، في زيارة ولايات دارفور. ورغم أن لجنة التحقيق القضائي ناشدت سكان نيالا تقديم معلومات، كانت الاستجابة ضعيفة نتيجة جهل السكان باللجنة وبالولاية المنوطة بها وتشكيكهم في قدرتها على الأخذ بحق الضحايا. وعبر المشردون داخليا أيضا عن مخاوفهم من أن تقديم معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان قد يترد بعواقب وخيمة عليهم.

٢٥ - واجتمعت اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة المعنية بحقوق الإنسان والحماية، التي أبلغتكم في شهر تشرين الأول/أكتوبر بإنشائها، في أول دورة موضوعية لها في ٢٠ شباط/فبراير بعد تأجيل اجتماعاتها مرتين في مناسبتين وبعد تردد كبير من الحكومة في التعجيل بالاجتماع. ونظرا لغياب الوزارات الرئيسية المعنية، أُجلت المناقشة الموضوعية لثلاث مسائل جوهرية، هي متابعة أعمال القتل في حمادة، والعودة غير الطوعية/غير المناسبة للأشخاص المشردين داخليا على يد اللجنة المعنية بالقضاء على اختطاف النساء والأطفال، ونشر توجيهات وزارة العدل بشأن معاملة ضحايا الاغتصاب، إلى الاجتماع المقبل للجنة الفرعية. ويتزايد القلق من أن عدم التزام الحكومة وإخفاؤها في إعطاء قدر كافٍ من الأهمية لعملية اللجنة الفرعية قد يقلل إلى أقصى حد من فاعليتها كمنتدى لمعالجة مسائل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحماية.

٢٦ - ويوجد حاليا ١٦ من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وثلاثة في الخرطوم، ومما يمثل زيادة ستة أفراد منذ كانون الثاني/يناير. ويتوقع أن يلحق بهم اثنا عشر من متطوعي الأمم المتحدة بنهاية الشهر، كما يوجد ٣٢ موظفا دوليا إضافيا في مراحل متفاوتة من عملية التوظيف. ويوجد حاليا ٢٦ موظفا دوليا نشرتهم وكالات الأمم المتحدة الأخرى في دارفور وستة في الخرطوم للعمل في مسائل الحماية.

رابعاً - الحالة الإنسانية في دارفور

٢٧ - لا يزال أزيد من ٢,٤ مليون شخص يعانون من النزاع في دارفور ويمثل المشردون داخلها ما يقارب ١,٨ مليون شخص من بين السكان المتضررين.

٢٨ - ويخطط برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة لعملية تسجيل على نطاق إقليم دارفور خلال الأشهر القليلة المقبلة من أجل إقامة اتصالات أوثق وأكثر فاعلية مع المشردين داخلها في المخيمات وداخل المجتمعات التي تستضيفهم. وسيربط التسجيل بتقييمات في المناطق النائية لتحديد الاحتياجات الخاصة التي يفتقر إليها السكان الذين مافتوا يعانون من الجفاف وشح الموارد الاقتصادية والطبيعية. ويشكو رجال القبائل الرُّحَّل مما يرون أنه قصور في تقديم المساعدة لمجتمعاتهم، مما نتج عنه تهديدات لعمال الإغاثة الإنسانية ولعمليات توزيع الأغذية.

٢٩ - ومازال انعدام الأمن العام يشكل تحديات كبرى للاستجابة الإنسانية، لا سيما في جنوب دارفور، حيث تسبب المناخ الأمي المتري في تشريد آلاف مؤلفة من المشردين داخلها والسكان المقيمين في مناطق شرق وشمال شرق غريدا مما تسبب في تشتيتهم داخلها في جميع أنحاء المنطقة وزاد من تعقيد فرص الوصول إلى السكان المتضررين.

٣٠ - ولا يزال عمال الإغاثة يواجهون تحديات خطيرة. ففي ٢١ شباط/فبراير احتجز سبعة موظفين من منظمة غير حكومية دولية لمدة يوم على يد متمردى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية في آروشارو قرب منطقة جبل مون، نتيجة لعدم تبليغهم بخط سيرهم على النحو المطلوب. وقد أفرج عنهم باكرا في صبيحة يوم ٢٢ شباط/فبراير بعد تدخل مسؤولي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. بيد أن قوات الحركة لم تفرج عن العربات الثلاث. وتعرضت نفس المنظمة غير الحكومية لحادثين مطلع الشهر كان طرفا فيهما أفراد ميليشيات قبلية محلية يهدفون تعطيل عمليات توزيع المعونات وسرقة الأغذية. وقد هددهم رجال القبائل المحليون الذين يشكون الإجحاف من تقديم الأغذية إلى المشردين داخلها حصرا فيما لا تستفيد أسرهم هم من برامج الإغاثة. في حين أن الآثار التراكمية للجفاف والتشرد الناجم عن الصراع والمعوقات في طريق إيصال المعونة تهدد آلاف الأسر في دارفور، يشكل التنافس على المواد الغذائية النادرة سبباً آخر من أسباب الصراع.

٣١ - ورغم حضور ما يقارب ٩٠٠٠ من عمال المساعدة الإنسانية الوطنيين والدوليين في دارفور، يبدو أن قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مُجهدة في بعض المناطق، لا سيما في شمال دارفور. والتطورات الأخيرة في ولايات دارفور المتعلقة بآثار عدم الاستقرار وتزايد حالات نقص الأغذية تدعو إلى مشاركة المزيد من المنظمات غير الحكومية في المنطقة

بالإضافة إلى الرفع من قدرة المنظمات التي تعمل فعلا في المنطقة. ويقوم حاليا عدد محدود من المنظمات الدولية غير الحكومية الكبيرة في باقي ولايات دارفور بتنفيذ أنشطة في مناطق خارج عواصم الولايات. ولئن كانت المجموعات الريفية المشتتة تلتئم أكثر فأكثر داخل تجمعات أكبر بدوافع أمنية وإنسانية، فإن التوقعات الكثيرة لحالة الأمن الغذائي في دارفور تتطلب التعجيل في توسيع نطاق المساعدة لتشمل البلدات النائية. وللأسباب نفسها، يُطلب إلى الجهات المانحة أن تواصل تقديم الموارد إلى الوكالات الإنسانية.

٣٢ - وأوضح برنامج الأغذية العالمي في تقريره السنوي عن تقييم احتياجات الأمن الغذائي في السودان أنه يتوقع زيادة عدد العاملين ومستوى المساعدة الغذائية خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥ زيادة ملموسة إذا ما استمر انعدام الأمن أو كانت الظروف المناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي. ويشير التقرير إلى أن انعدام الأمن قد عطل حركة الترحال التقليدية، وحصيلة الأسواق وقلص على نحو كبير من قدرة المزارعين على الزراعة والحصاد خلال سنة ٢٠٠٥. ولقد زاد تعقيد هذا الأمر بسبب الزيادة السريعة في أسعار الغذاء خلال الأشهر الماضية، والقوة الشرائية المحدودة للأسر المعيشية الضعيفة وندرة المياه بصورة خطيرة. وأُعرب أيضا عن هذا القلق في دراسة متعمقة أعدت حديثا عن سبل العيش في مجتمعات محلية مختارة في دارفور. وكشفت الدراسة عن احتمالات كثيفة للحالة في دارفور، وأشارت إلى أنه لم يحدث قط في تاريخ دارفور أن اجتمعت هذه العوامل التي تسببت في فشل استراتيجيات سبل العيش وفقدان الأصول، بما في ذلك: تعرية الأصول بصورة منتظمة، وحالات الإخفاق في الإنتاج، وفي الأسواق، وفي إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، والفشل في إرسال التحويلات النقدية. وتشير هذه الأمور جميعها إلى ضرورة الجمع بين زيادة المساعدات الغذائية وجهود الأمن الغذائي من جهة وحسم الصراع في أقرب وقت ممكن من جهة أخرى.

٣٣ - وبعد أن شهد قطاع الصحة اتجاهات سلبية خلال عدة أشهر، بدأ يسجل تطورات إيجابية في مجالين على الأقل هما: التغذية والتحصين ضد شلل الأطفال. ووفقا لتقييم حالة التغذية في مورني، في غرب دارفور، يبدو أن المعدلات العامة للتغذية قد تحسنت بدرجة كبيرة خلال الأشهر القليلة الماضية حيث بلغ معدل سوء التغذية ٥ في المائة. ولقد كشف التقييم السابق في مورني، الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أن معدل سوء التغذية بلغ نسبة ٢٥ في المائة.

٣٤ - واستهلكت الجولة الثانية للتحصين ضد شلل الأطفال في نهاية الشهر، وذلك بالرغم من وجود بعض التعقيدات في شمال دارفور حيث أُجبر إطلاق النار على مقر الأمم المتحدة

أو بالقرب منه العاملين على وقف بعض الأنشطة في شمال مليط. ولقد أحرزت الجولة السابقة للتحصينات ضد شلل الأطفال نجاحا استثنائيا يعزى إلى امتثال الأطراف لفترة الهدوء خلال عمليات التحصين التي طالبهم بها ممثلي الشخصي. ولم ترد أية تقارير عن حالات جديدة للإصابة بشلل الأطفال منذ أن بدأت حملة التحصين. ومن المزمع القيام بجولة التحصين الثالثة والأخيرة في شهر آذار/مارس.

٣٥ - وغشيت أوجه التقدم هذه ظلال أخطار صحية أخرى من قبيل إمكانية تفشي التهاب السحايا على إثر تفشيها الذي لا يزال جاريا حاليا في شرقي تشاد وفي بعض الأجزاء الأخرى من السودان، مثل النيل الأزرق وولايات القضارف. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحاضر، وردت تقارير عن ما مجموعه ٤٤ حالة مؤكدة في العيادات الطبية في ولايات دارفور. وثمة سبب يدعو إلى القلق، سيما أن المخيمات المكتظة والتحركات المستمرة على الحدود بين السودان وتشاد من شأنها أن تزيد خطر انتشار المرض. وتضطلع منظمة الصحة العالمية وشركاؤها حاليا برصد الحالة في دارفور وفيما حولها.

خامسا - إمكانية وصول المساعدة الإنسانية

٣٦ - لقد زادت حالات التحرش بموظفي المنظمات غير الحكومية خلال نهاية عام ٢٠٠٤ وبداية عام ٢٠٠٥ مما زاد من الضغط على العمليات الإنسانية. وشهد جنوب دارفور، بصفة خاصة، أكبر عدد من التقارير عن التحرش، ولكن وردت تقارير أيضا عن وقوع حوادث في شمال دارفور وغربها خلال شهر شباط/فبراير. وتشمل هذه الحوادث حالات إلقاء القبض، والاحتجاز، والاختطاف، ولا سيما الحوادث التي وقعت للموظفين الوطنيين، وبخاصة في جنوب دارفور. ولا تزال الهجمات مستمرة أيضا على الشاحنات التجارية التي تحمل المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الشاحنات التي تحمل علامات تفيد بأنها تابعة لوكالة أو لمنظمة إنسانية، وتقوم بهذه الهجمات مجموعات مسلحة على الطرق الرئيسية، مما يعوق بشدة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتأثرين ويسبب حالات التأخير في تسليم المواد الضرورية ولا سيما الأغذية التي تسلم بعد المواعيد المحددة.

٣٧ - وبالرغم من زيادة العنف على نحو متقطع بين المجتمعات المحلية البدوية والمجتمعات المحلية الفلاحية، توسّع بعض الوكالات تغطيتها الجغرافية لتشمل مناطق تضم فجوات إنسانية كبرى ومناطق أخرى لم تقيّم في السابق. ولقد أحرز قدر من التقدم في ما يتصل بمشدد الوكالات لسد الفجوات التي نشأت بسبب انسحاب منظمة إنقاذ الطفولة التابعة للمملكة

المتحدة من دارفور مما أسفر عن استهلال خمس وكالات على الأقل لعمليات في قطاعات المياه والمرافق الصحية والأغذية والصحة الأولية.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، في الشهر الماضي استعادت وكالات الإغاثة إمكانيات الوصول إلى المناطق التي كانت مغلقة سابقا بسبب الشواغل المتعلقة بالأمن. وعقب الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إلى شمال دارفور حيث أفادت حركة/جيش تحرير السودان بأن السكان في المنطقة بحاجة إلى مساعدات إنسانية، قام فريق بتقييم وتجهيز المنطقة لتحرك الأمم المتحدة مما سمح للوكالات بتقييم الحالة والاستجابة لها. وكانت هذه المنطقة مغلقة في السابق أمام وكالات الأمم المتحدة عقب حادثة انفجار اللغم الأرضي التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأسفرت عن قتل شخصين من موظفي منظمة إنقاذ الطفولة التابعة للمملكة المتحدة وإصابة موظف آخر.

سادسا - التمويل

٣٩ - طلبت الأمم المتحدة وشركاؤها، في خطة العمل لعام ٢٠٠٥ من أجل السودان التي استهلكت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مبلغ ١,٥٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية الاحتياجات في السودان في عام ٢٠٠٥، يشمل مبلغ ٦٩١ مليون دولار مطلوب لتنفيذ أنشطة في دارفور. وقدم المانحون في عام ٢٠٠٥ وحتى الآن مبلغ ٣٤٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة، يشمل مبلغ ٢٥٦ مليون دولار مخصصا لدعم مشاريع خطة عمل الأمم المتحدة في دارفور. وبالرغم من أن هذه الاستجابة تعد إيجابية، فإنها لا تزال غير كافية. وإضافة إلى ذلك، حُصص مبلغ ٢٤٠ مليون دولار من مجموع المبلغ المخصص للمعونات الغذائية، ولم يركز المانحون اهتمامهم بقدر متساو، على قطاعات هامة أخرى من قبيل المأوى والمواد غير الغذائية.

٤٠ - وبغية الحيلولة دون نقص التمويل، حددت منظومة الأمم المتحدة جدولاً زمنياً للاحتياجات في إطار خطة العمل خلال عام ٢٠٠٥. ووفقاً لإسقاطات الجدول الزمني، مطلوب توفير مبلغ ٣٢٢ مليون دولار لتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في دارفور بنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ومبلغ ٥١٧ مليون دولار بنهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٥. ولسوء الحظ، لم يتحقق هدف التمويل لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٤١ - وفي اجتماعات مع المانحين عقدت في بروكسل، في شهر شباط/فبراير، أكد نائب ممثلي الخاص للشؤون الإنسانية، الحاجة الماسة إلى تقديم أموال في دفعات أولية بسرعة. وهذا ضروري نظراً للحاجة إلى مواجهة الجفاف في دارفور، والتحصير للأمطار (ولا سيما في

الغرب)، وضمنان إمدادات المعونات الغذائية الصحية. ولذلك، فإنني أطالب المانحين بسد الفجوات الموجودة حاليا في خطة العمل، وذلك من خلال الإسراع بتقديم الأموال في دفعات أولية.

سابعاً - العودة وتغيير المكان

٤٢ - وردت تقارير قليلة عن حالات تغيير المكان قسرا أو العودة إلى دارفور، خلال شهر شباط/فبراير، عقب الحوار المحسن الذي جرى بين الحكومة ومجتمع المعونات الإنسانية، وذلك من خلال آلية الرصد والتنسيق، واتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي وُقِعَ أخيراً، وهو الاتفاق الناظم لعودة الأشخاص في غرب دارفور.

٤٣ - وبالرغم من ذلك، واجهت الوكالات، في جنوب دارفور، عقبات رئيسية بصدد مضيها قدما في نقل بعض المشردين داخليا وضمهم في مجموعات كبيرة، للتخفيف من العبء على الموارد الموجودة حاليا، وبغية قمع التوترات المتزايدة في المخيمات. فعلى سبيل المثال، لم يكن بالإمكان حتى الآن نقل بعض مشردي كالما إلى أماكن أخرى بسبب الأوضاع المكتظة في المخيم. وتعمل الوكالات حاليا مع الحكومة لتغيير مواقع المشردين داخليا، على أساس طوعي وبصورة ملائمة.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، وفي شمال دارفور، وبعد النكسة الأولية التي حدثت في كانون الثاني/يناير، مضى العمل قدما على نحو حسن، نسبيا، فيما يتصل بنقل زهاء ٢٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا، وصلوا إلى أكبر مخيم للمشردين داخليا في ولاية أبو شوك، بعد الهجوم الذي وقع على مدينة الطويلة، في وقت متأخر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وتم التخلي عن الموقع المبدئي، الذي حدد كمكان ينقل إليه المشردون في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عندما لم تتمكن الوكالات من الحصول على المياه فيه، وذلك بالرغم من محاولتهما العديدة. وتم تحديد موقع آخر في غضون وقت قصير بعد ذلك، بفضل المشاورات الفعالة بين قادة المشردين داخليا، والسلطات الحكومية، والوكالات الإنسانية، واعتبر الموقع ملائما للتغيير. وتتوفر في الموقع الكائن في بشارية، الواقع على بعد مسافة ٢٠ كيلومترا تقريبا من مدينة الفاشر، موارد للمياه. وتقوم الوكالات حاليا بإنجاز ترسيم حدود الموقع، وإنشاء شتى المرافق، بما في ذلك مصادر المياه والمرافق الصحية والتسهيلات الصحية، بغية تسهيل الإقامة في الموقع. ولا تزال المساعدات الإنسانية تقدم في مخيم أبو شوك للأشخاص الذين وصلوا مؤخرا، الذين ينتظرون إنجاز الأعمال التحضيرية لتجهيز الموقع الجديد.

٤٥ - وفي وقت مبكر من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعادت لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال ٧٦٤ فردا من جنوب دارفور، إلى شمالي بحر الغزال. وأفادت الوكالات الموجودة على أرض الواقع، أن نسبة تصل إلى ١٥ في المائة من هؤلاء الأشخاص تمثل عودة غير طوعية. وادعت النساء بأنهن أجبرن على التحرك إلى الجنوب، وفُصلن عن أسرهن. وقُدمت مزاعم مماثلة، وجرى التحقق منها مع المجموعات التي أعادتها سابقا لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٤. وتكرر لفت انتباه السلطات الحكومية إلى هذه القضية، وأدرجت مؤخرا في جدول أعمال اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة.

ثامنا - عملية دارفور للسلام

٤٦ - وشهدت العملية السياسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع الجاري حاليا في دارفور، تقدما ضئيلا خلال الشهر الماضي. وتمثل الحدث الأكثر أهمية خلال الفترة قيد الاستعراض، في انعقاد الدورة السابعة للجنة المشتركة الرفيعة المستوى، في إنجمينا، في يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير. وحضر الجلسات في هذين اليومين، من بين من حضر، رؤساء جمهوريات تشاد، والغبون، والكونغو برازافيل، والسودان، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، فضلا عن ممثلين على المستوى الوزاري للجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا ومصر. وحضر ممثلي الخاص، السيد جان برونك، المؤتمر بصفته رئيسا لوفد الأمم المتحدة.

٤٧ - وقُدِّم تقرير للمشاركين أعده اللواء فستوس إوكونكوو، رئيس لجنة وقف إطلاق النار، يتضمن تفاصيل عن ١٠ حالات انتهاكات لوقف إطلاق النار ارتكبت في الفترة ما بين أوائل كانون الثاني/يناير وتاريخ الاجتماع السابع. وذكر التقرير أن الحكومة والثوار، على حد سواء، ارتكبوا أخطاء تمثلت في الانتهاكات، وانتقد التقرير الافتقار إلى الالتزام بالاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار، الذي أظهرته الانتهاكات المستمرة. وقدم رئيس لجنة وقف إطلاق النار قائمة توصيات إلى اللجنة المشتركة، بشأن طريقة تحسين حالة الأمن في دارفور، وتجدر بالذكر ثلاث توصيات منها بصفة خاصة: أولا، وضع الوحدات التي تشكل قوة حماية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وترفع مستواها من قوام فرقة إلى قوام كتيبة، وتجهيزها بالمعدات وفقا لذلك. وثانيا، ينبغي أن تقدم حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، بدون شروط للجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي، المواقع التي يحتلها مقاتلوها، حسبما اتفق عليه في الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة؛ وأخيرا، ينبغي أن تراجع حكومة السودان خططها لترع أسلحة الميليشيات المسلحة العاملة في دارفور وتقدمها، لأن خططها الحالية غير فعالة.

٤٨ - وتركزت استنتاجات اجتماع اللجنة المشتركة، حول خمسة قرارات رئيسية. أهمها، من حيث الخطوات الفورية التي يتعين اتخاذها، القرار المذكور أعلاه، المتعلق بإيفاد فريق للاستقصاء إلى دارفور لرسم حدود المناطق التي تسيطر عليها شتى القوات على أرض الواقع، ومطالبة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بتعزيز بعثة لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي، كوسيلة لتشجيع التوصل إلى حل للأزمة، في سياق إطار عمل أفريقي. وطالبت اللجنة المشتركة أيضا باستئناف سريع وقوي للجولة القادمة من محادثات السلام.

٤٩ - وأؤكد من جديد طلي للقيام على جناح السرعة، بنشر فريق استقصاء مجهز ومدعم على النحو الصحيح، للبدء في مهمة تحديد المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون على أرض الواقع. وأؤكد أيضا قرار اللجنة بطلب مجلس السلام والأمن أن يعزز لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي على أرض الواقع في دارفور، التي تقوم بعمل جد هام، في بيئة مثبطة للجزية بموارد محدودة. وأحث المجتمع الدولي، على المساعدة بسخاء في هذين المسعيين على حد سواء.

٥٠ - أما فيما يتعلق بالعملية السياسية، لا يزال إحراز النجاح متوقفا على الأطراف ذاتها. ولذلك، أكرر مطالبة اللجنة المشتركة بالقيام على جناح السرعة، باستئناف محادثات أبوجا، وأطلب من الأطراف أن تعود إلى طاولة المفاوضات، التي أُعدت لمناقشة المسائل الموضوعية بهدف التوقيع على إعلان مبادئ أو اتفاق إطار كخطوة حاسمة نحو اتفاق شامل للسلام. وثمة قرار حاسم، تستطيع الأطراف أن تتخذه في هذا الصدد، يتمثل في المضي قدما في الجولة القادمة لمحادثات أبوجا، بالتركيز بصورة منضبطة على القضايا السياسية التي تدعم هذا الصراع، وترك المسائل الهامة، التي من المحتمل أن تكون معوقة، المتعلقة بالأمن للعملية التي تضطلع بها اللجنة المشتركة. وينبغي أن تُصمّم كافة الجهود الدبلوماسية الجارية حاليا، لدعم هذا النهج المزدوج المنحى.

٥١ - وحالما تبدأ محادثات أبوجا بنشاط، من المحتمل أن تؤتي ثمارها إذا أظهرت الأطراف حسن النوايا. ومن جانب الحكومة، أحثها على الامتناع عن الأعمال التحريضية على أرض الواقع، والامتناع عن الأعمال الانتقامية أو أي شكل آخر من العنف، التي من شأنها أن تؤثر سلبا على مناخ التفاوض في أبوجا. ونصحتي إلى الحركات المسلحة أن ترسل وفودا مستعدة لمناقشة المسائل الموضوعية، وتقديم مقترحات ملموسة وبناءة، ستكون مطلوبة للتحرك قدما في المفاوضات. وأيّا كانت النتائج متواضعة أو بالغة التأثير في الجولة القادمة من المحادثات،

يتعين على المجتمع الدولي أن يبحث الأطراف على دعم أية خطوات تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة في دارفور.

تاسعا - الاتحاد الأفريقي

٥٢ - وكما كان الأمر لبعض الشهور، تبقى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الوسيلة الأبرز والأكثر فعالية للمجتمع الدولي لرصد امتثال الأطراف لاتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية ولبروتوكولات أبوجا.

٥٣ - نشرت البعثة حاليا قوة حماية قوامها ١ ٤٠٥ جنود تعمل على دعم ٣٥٢ مراقبا عسكريا دوليا. وبضم المراقبين السودانيين إليهم، يصل العدد الإجمالي للمراقبين العسكريين العاملين في ولايات دارفور الثلاث إلى ٤٢٤. ومنذ تقرير الأخير، بدأت عناصر الشرطة المدنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان انتشارها. وذكرت التقارير أن الحجم الإجمالي لهذه الوحدة يصل حاليا إلى ٩٣ فردا، كلهم موجودون في الفاشر. ويصل العدد الكلي للقوات، بما في ذلك موظفو الدعم المدنيون، حاليا إلى ٩٤٢. ١.

٥٤ - وتم تحديد قوات ومراقبين وعناصر شرطة مدنية إضافيين وهم يستعدون للانتشار، لكن أعدادهم لن توصل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى مستوى قوتها المرخص به لما يزيد عن ٣ ٣٠٠، من كل المستويات، خلال شهر آذار/مارس. وأسباب ذلك على ضرين. أولا، لم يتطوع ما يكفي من البلدان المساهمة بقوات بالموظفين المطلوبين، وبالتالي ما زالت هناك فجوة بين الحد الأقصى للقوات وتلك المتوفرة. ثانيا، أعاققت القيود اللوجيستية ومحدودية الدعم والبنية التحتية (وأساسا القدرة على معالجة النفايات) انتشار أولئك الأفراد المستعدين للخدمة. وبالتالي من غير المتوقع مزيد من الانتشار في الفاشر إلى أن يتم نشر الأفراد في الأماكن البعيدة.

٥٥ - تتلقى البعثة دعما دوليا بأشكال متنوعة من عدد من البلدان، بما فيها تمويل الدعم اللوجيستي وإيجار المروحيات والمراكب والتدريب والنقل والمشورة والتخطيط. يقدم العديد من أعضاء المجتمع الدولي مساهمات أساسية تمكن البعثة من إنجاز ولايتها في دارفور. وأنا أشجع هذه الحكومات على مواصلة دعم مساعي مفوضية الاتحاد الأفريقي لنشر وتجهيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وأدعو الآخرين إلى السير على نهجهم. وأحث الحكومات، على وجه الخصوص، على تركيز جهودها على معالجة الفجوات الموجودة التي حدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي لديها أكبر الأثر على مواصلة انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وفعاليتها التنفيذية.

٥٦ - تتعاون بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، داخل قيود محدودة مواردها الخاصة، مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتدعمها بعدة طرق. ففيما يتعلق بالتعاون والتنسيق، تتواصل البعثتان بانتظام الآن من خلال ثلاث مكاتب اتصال قائمة (أديس أبابا والفاشر والخرطوم). تيسر نقط الاتصال العديدة هذه التواصل على كل المستويات، من المستويات التنفيذية إلى السياسية. وتستكشف كلا البعثتين سبل تعميق هذه العلاقة.

٥٧ - تسعى بعثة الأمم المتحدة جاهدة إلى توفير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بأي طريقة ممكنة. واستجابة لطلب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي في السودان، وافقت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان حالياً على ربط مقر الفاشر الميداني لبعثة الاتحاد الأفريقي بشبكة الأمم المتحدة للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن شأن هذا أن يحسن بشكل ملحوظ عملية الاتحاد الأفريقي من خلال توفير القدرة على اتصالات موثوقة وآمنة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الميدان ومكاتبها في الخرطوم وأديس أبابا.

عاشرا - الإعداد للدعم المستقبلي لتنفيذ اتفاقات نيروبي

٥٨ - ولن تتعزز توقعات السلام في دارفور إلا إذا تم تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بنجاح. وقد أعرب كل من النائب الأول للرئيس علي عثمان طه ورئيس الحركة جون قرنق، في اجتماع مجلس الأمن المعني بالسودان، المعقود في ٨ شباط/فبراير، عن التزامهما بوضع حد للصراع بين الشمال والجنوب من خلال المضي حتى إنجاز الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق السلام الشامل. ولمساعدة الأطراف على تنفيذ هذا الاتفاق، تواصل الأمم المتحدة التخطيط والإعداد لنشر عملية دعم السلام.

٥٩ - عقب الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن السودان في بداية شباط/فبراير، واصل ممثلي الخاص عملية التخطيط بتركيز خاص على القضايا المتصلة بانتشار المكون العسكري من البعثة المرتقبة. وتمت معالجة قضايا ما قبل الانتشار في اجتماع بين السيد برونك ورئيس الحركة قرنق في ٢٢ شباط/فبراير، حيث أُخبر الأخير أن بعثات استطلاع البلدان المساهمة بقوات قد بدأت في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وستبدأ قبل نهاية الشهر في مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان لكي تستجيب للجدول الزمني للتنفيذ الذي وافق عليه الطرفان.

٦٠ - وفي جوانب أخرى، يتقدم التخطيط للعنصر العسكري بسرعة. فالموظفون العسكريون وموظفو بعثة الدعم التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان على اتصال

مستمر ووثيق. بمقر الأمم المتحدة لبلورة الخطط وتنسيق العناصر التنفيذية واللوجيستية، بما في ذلك تشكيلة القوة وموظفو المقار المختلفة لانتشار بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في السودان. وإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من صياغة مذكرات التفاهم بين بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان وفريق الرصد والتحقق واللجنة العسكرية المشتركة العاملة حالياً في السودان من أجل تمكين آليات الرصد هذه من الدخول تحت المراقبة التنفيذية المباشرة لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في السودان بعد بدء ولايتها.

حادي عشر - ملاحظات

٦١ - لم يتحقق الشهر الماضي أي تقدم ذي بال في البحث عن حل سياسي للأزمة في دارفور. لم يحاول كلا الطرفين استثمار الزخم الذي ولده في كانون الثاني/يناير التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. فلا أحد من الجانبين أوعز بأنه مستعد للمفاوضات الجادة الصادقة التي يتطلبها إحياء عملية اتضح تعطلها. هناك العديد من البيانات من الحكومة بأنها مستعدة للجلوس مع حركات التمرد للمحادثات. ومع ذلك، لم توقف الحكومة، كما أشرت إليه سالفاً، الميليشيات عن مهاجمة المدنيين. ويستمر هذا التراخي والإفلات من العقاب السائد في تقويض الثقة التي ترمي بيانات الحكومة إلى بثها لدى الجانب الآخر على طاولة المفاوضات.

٦٢ - ومن جهتها، لا توحى حركات التمرد بالكثير من الثقة بأنها مستعدة لاغتنام الفرص السياسية التي لاحت منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل منذ ستة أسابيع. وعلى الأرض، رفضت قواتها أن تكشف عن مواقعها للجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي وما زالت تضايق عمال الإغاثة وتطلق النار على مروحيات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي. وعلى المستوى السياسي، يبدو أن حركات التمرد تنقسم على نحو متزايد. وهذا يؤدي إلى تناقص القدرة على الاشتراك في مفاوضات سياسية جادة. يجب القيام بضغط سياسي منسق لحمل كل الأطراف على خلق ظروف محادثات جادة غابت لحد الآن بشكل كبير عن طاولات المفاوضات.

٦٣ - في ٢٨ شباط/فبراير، قابلت، في مقر الأمم المتحدة، ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لمناقشة تنسيق الأنشطة في عدد من البلدان المحددة. بما فيها السودان. وخلال مناقشاتي مع الرئيس ووفده، عبرت عن الشكر على العمل الهام الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لكنني شددت كذلك على أنه يجب القيام بكل الخطوات بأسرع وقت ممكن لتعزيز وجود حفظ السلام بدارفور لكي يكون بالإمكان إعادة الاستقرار إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على أن يتم إجراء التقييم الذي يقوده

الاتحاد الأفريقي لاحتياجات حفظ السلام الحالية في دارفور على سبيل الاستعجال. وستشارك الأمم المتحدة وشركاء أساسيون آخرون بشكل فاعل في التقييم. ونحن ننتظر مواعيد البعثة من الاتحاد الأفريقي. إضافة إلى ذلك، إذا طلب مجلس الأمن، في قراره الوشيك المعني بالسودان، أن أقدم تقريرا له بشأن ما يمكن القيام به لتعزيز وجود حفظ السلام في دارفور، فإنني سأرسل فريقا من الأمم المتحدة إلى المنطقة لإجراء تقييم مكتمل للخيارات.

٦٤ - وفي غضون ذلك، على المجتمع الدولي ألا يفوت فرصة تعزيز موقف قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور خلال هذه الفترة من الهدوء النسبي. ومن شأن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بكامل موظفيها وفعاليتها أن تزيد فرص منع أو التقليل من المواجهات الخطيرة. ومن شأن بعثة الاتحاد الأفريقي المقترحة لتحديد مواقع قوات الحكومة والتمرد على الأرض أن تفتح الطريق لفض الاشتباك، وهو ما قد يمكن من تمديد فترة الاستقرار وصولا إلى مفاوضات اتفاق شامل. ومن شأن مثل هذا الاستقرار ألا يقتصر على التقليل من هرب الناس من منازلهم وتمكين وكالات الإغاثة من توسيع عمق ومدى عملياتها، بل أن يسمح كذلك للمشردين داخليا وللاجئين بالعودة إلى منازلهم وأن يحسن بشكل هام بيئة الحماية، وخاصة للنساء والأطفال الذين ما زالوا يواجهون الاعتداء والاستغلال الجنسيين. كما من شأن الفصل المادي بين الحكومة وحركات التمرد أن يقلل فرص هجمات الميليشيات على المدنيين. وهذا، يتطلب استجابة سخية من الحكومات المانحة للجنة الاتحاد الأفريقي في السودان ووكالات الإغاثة على حد سواء. وإني أدعو إلى هذا الدعم على سبيل الاستعجال.